زمن الشرّ

حفور زيادة

اكتُشِف مصادفةً، في عام 2010، فيروس كمبيوتر يستهدف المنشآت النووية الإيرانية. سنوات، انتشرت روايات عدّة عن كيفية عمل الدودة الخطيرة ووصولها إلى أكثر كنوز طهران أهمّية. كشفت تقارير إعلامية، في يناير/كانون الثاني من هذا العام (2024)، دور مهندس هولندي تعاون مع الولايات المتّحدة وإسرائيل في توصيل الفيروس إلى منشأة نطنز. كان هذا الهجوم سبباً في تغيير اعتماد إيران على قطع غيار مُصنّعة في الخارج لمنشآتها النووية. يبدو ما ارتكبته إسرائيل في لبنان، يومي 17 و18 سبتمبر/أيلول الجاري قادماً من العالم ذاته، العالم الذي أنذرك أنّه قادر على الوصول إليك بأيّ منتج تشتريه مهما كان بريئاً. هل يختلف ذلك كلّه عن حملة إرسال البطاطين المويو،ة بفيروس الجدري إلى السكّان الأصليين في أميركا عام 1763؟!.. ليس مهماً، في تقدير كاتب هذه السطور، مناقشة مدى الدقّة الجراحية للعملية، وأنّ لها أضراراً جانبية. لو لم تقتل العملية أربعة أطفال كما فعلت، ولم تصب أيّ أبرياء كما فعلت، وبمعجزة استهدفت أعضاء حزب الله فقط، فستظلّ جريمةً. لكنّ عقوداً طويلةً من جرائم الاغتيال جعلتنا نطبّع معها، حتّى بات الاغتيال الكلاسيكي مقبولاً. ويستنكر الناس وسائل الاغتيال الجديدة من باب البدعة (!).

ما ارتكبته إسرائيل في لبنان جريمة من دون محاولة تقريبها للعقل الغربي بأمثلة من شاكلة «ماذا لو كان أحد الأجهزة على طائرة غربية؟». فالغرب جرّب وسائل مشابهة، حتّى لو أدانها فإنّه سيتفهّمها. هذه الجريمة لم تستهدف أعضاء حزب الله وحدهم، لكنّها استهدفت جميع من تعتبرهم إسرائيل أعداء، وربّما حتّى الأصدقاء. تأتي هذه الجريمة مُحفِّزةً لتاريخ طويل من نظريات المؤامرة، ومن العداء للعالم والدعوة للانعزال. وهو أمر تزحف به إسرائيل كثيراً. بل يبدو أنّها تسعى إليه، لذلك ستحاول ألّا يُؤتى ذلك إلى تطوّر محلّي، بل إلى عزلة كاملة. عقوداً، ظلّت إسرائيل مُدلَّلة العالم الغربي مهما ارتكبت من أفعال. حتّى إذا اغضبته، فإنه يُفضّلها على الضحايا العرب. لكن يبدو أنّها بدأت تفقد هذه الميزة، أو ربّما وثقت فيها بأكثر ممّا يجب. لذلك، سيسرّها أن يُؤمن العرب كلّهم أن لا مكان لهم في عالم يسوده الغرب، وأنّهم مستهدفون مطاردون، حتّى بأجهزة الاتصال التي يحملونها في أيديهم. كلّ شيء يصنعه الغرب ويصدّره يمكن أن يتحوّل سلاحاً. هذا الذعر لن يمرّ، حتّى لو انتهت الحرب بعد هذه الجريمة، سيتذكّر مئات الملايين ما حدث، وستنشط نظريات المؤامرة عن لقاحات الأوبئة والتطعيمات ومنتجات الحضارة كلّها. فلم يعد هناك شيء آمن. أن تشعرّ بالرعب من الموقد البريء، في مطبخ منزلك لأنّه مستورد، هذا أمر تحبّه إسرائيل، وستجتهد في أن تجعلك تستخدم النار بدل صناعة موقد محلّي حديث. ليس النصر بالرعب وحده ما تجنيه، بل ربّما مزيداً من العزلة لنا. ففي دول ومجتمعات لديها تاريخ من الشكّ في جدوى العلوم الحديثة والمنتجات الحضرية، وتشعر دائماً بأنّها مقيّدة بعالم حديث صاخب يبعدها عن واقعها المحلّي... في عالم كهذا يمكن بسهولة الترويج للعزلة والانكفاء، في حلّ حاسم لجدل الحداثة والمحلّية، والعولمة والهُويّة، وهو حلّ سيُسعد قطاعات كثيرة، تبدأ من حكومات دول ولا تنتهي عند رجال الدين ومروّجي العلوم الزائفة ونظريات المؤامرة، مروراً طبعاً بكثير من القوميين. كثيرون في هذه القطاعات يعتبرون الحداثة مؤامرةً، والتطوّر العلمي رفاهيّةً غير ضرورية. حتّى لو لم تصل الأمور إلى هذه الدرجة، وستصل إليها بعد وقت، فإنّ إحساس العزلة سيتعمّق لدى العرب كلّهم. الإحساس بأنّهم في عالم لا يحترمهم وفق شروطه، ويعجزون عن فرض شروطهم عليه. هذا عالم، حتّى لو احتضنته، فسيكون بينك وبينه ألف ألف فرسخ في داخلك. وهي عزلة تسعد بها إسرائيل بلا شكّ.

لقد حرص الكيان الصهيوني أن يوصل إلى الجميع رسالةً واضحةً في شبكة اتصالات حزب الله، للأعداء وللأصدقاء، من يقفون ضدّ إسرائيل ومن يُطبّعون معها. وصلت إلى الجميع رسالة تقول: هذا زمن الشرّ. في هذا الزمن، يمكن أن يُصبح كلّ شيء سلاحاً، ويمكن أن يُستخدم ضدّك أيّ شيء. أنت لست في أمان.

حين تتحوّل التكنولوجيا أداةً للقتل الجماعي

رندة حيدر

المسؤول الإسرائيلي الذي ضغط على «الزرّ الأحمر» لتفعيل العبوات التي فجّرت أجهزة الاتصال، التي يحملها الآف من عناصر حزب الله، هو مجرم حرب، ومرتكبُ لإبادة جماعية، وصورةٌ عن الشرّ المُطلق في عصر التكنولوجيا فائقة الدقّة. المسؤول الإسرائيلي الذي ضغط على الزرّ، وفي لحظة بتر أصابع المئات وإطفاء النور في عيون المئات وإدماء أجساد وتشويه وجوه، هو النموذج الأخر من المسؤولين الإسرائيليين الذين يجب أنّ تُلاحقهم المحاكم الجنائية الدولية بتهمة إبادة جماعية، فالهجوم خُطّط له مسبقاً، وعن سابق تصوّر وتصميم، مع الإدراك الكامل بأنّه سيَنال من مئات في منازلهم، وفي أماكن عيشهم اليومي مع عائلاتهم وأولادهم، وليس في جبهات القتال فحسب. وقبل الحديث عن المآلات العسكرية للهجوم الإسرائيلي على لبنان وعن دلالاته، وعن ردّ حزب الله عليه، ثمّة أمر لا بدّ خطورةً، وربّما أكثر هولاً وبشاعة ولإنسانيةً، في ما ارتكبته إسرائيل بعد ظهر يومَي الثلاثاء والأربعاء (17 - 18 سبتمبر/ أيلول الجاري)، وسيكون له تداعياته على الحروب المستقبلية، وليس محصوراً بالحرب الدائرة بين إسرائيل وحزب الله حالياً، الا وهو تحويل تكنولوجيا الاتصالات أدوات للقتل. ويضاف هذا إلى التاريخ الأسود للبرمجيات الخبيثة، التي أعدّتها صناعة الهاي تك الإسرائيلية، التي باعتها إلى الأنظمة القمعية والاستبدادية من أجل ملاحقة المعارضين السياسيين، والتجسّس على زعماء دول كبرى، واضطهاد الأقلّيات الدينية.

تسخير إسرائيل التكنولوجيا فائقة الدقّة في خدمة القتل الجماعي هو درجة أخرى من التوحش الإسرائيلي، الذي رأينا نموذجاً له في حرب الإبادة في غزّة. وما يميّز هذا السلاح القاتل الجديد أنّه ليس قتلاً للأجساد، بل هو أيضاً وسيلة لتدمير المعنويات، إنّه سلاح ترهيبي من نوع آخر تريد من خلاله إسرائيل أن تُبعث الرعب والخوف في كلّ مكان من لبنان.

أنشأت إسرائيل، منذ عام 2009، حيّزاً جديداً ضمن نطاق عمل الجيش هو المجال السيبراني، وحدّدت هدفاً له؛ جمع المعلومات والهجوم عند الضرورة والدفاع. وبات السلاح السيبراني هو السلاح الرابع في الجيش إلى جانب أسلحة البرّ والجوّ والبحر، واهتمّت قيادات الجيش بوضع تصوّرات لعمل هذا السلاح الجديد، الذي سيكون له دور كبير في الحروب المستقبلية الإسرائيلية، لا سيّما في الحروب السرّية أو حرب الظلال التي تخوضها إسرائيل سرّاً وخفيةً ضدّ البرنامج النووي الإيراني مثلاً، وضدّ تنظيمات مُسلّحة غير دولاتية مثل حزب الله في لبنان. وعلى الرغم من اعتراف الإسرائيليين بعدم قدرة هذا السلاح على حسم المعركة في الميدان، فإنّه فاجأ حتّى تغيير أوجه المواجهات التقليدية، على سبيل المثال تبادل الضربات العسكرية المستمرّ بين حزب الله وإسرائيل منذ الثامن من أكتوبر (2023)، والتهديدات المستمرّة بالتدهور إلى حرب واسعة النطاق، ذلك كلّه اتّخذ منحىً آخر أكثر خطورةً وتعقيداً بعد عملية تفجير أجهزة الاتصال، أو كما سمّتها الإسرائيليون «ليلة البيجر» (ما يُذكّرنا بـ«ليلة الكريستال»، التي هاجم فيها النازيون محلّات اليهود في ألمانيا ودمّروها تمهيداً للمحرقة في الحرب العالمية الثانية).

التكنولوجيا لا يمكنها حسم المواجهة العسكرية، ورغم الأضرار والأذى الكبير الذي لحق بعناصر حزب الله، وغيرهم من الأبرياء، فهي لم تقرّر إسرائيل قيد أنملة من هدفها الذي وضعته أخيراً بين أهداف الحرب، ألا وهو إعادة سكّان شمال إسرائيل إلى منازلهم. وهذه التكنولوجيا، التي أرادت من خلالها إسرائيل إظهار تفوّقها (الذي تتباهى به)، تأثيرها تكتيكي ومعنوي وليس إستراتيجياً. وآخر عملية خبيثة، رغم أنّها قد تُشكّل مُقدّمة لحرب مُدمّرة، فإنّها لم تُحلّل إسرائيليين كثيرين لم تساعد إسرائيل في وضع أهداف الحرب المُحتملة ضدّ حزب الله في لبنان، ولا ليس قتالاً للأجساد، بل هو أيضاً وسيلة لتدمير المعنويات، إنّه سلاح ترهيبي من نوع آخر تريد من خلاله إسرائيل أن تُبعث الرعب والخوف في كلّ مكان من لبنان.

أنشأت إسرائيل، منذ عام 2009، حيّزاً جديداً ضمن نطاق عمل الجيش هو المجال السيبراني، وحدّدت هدفاً له؛ جمع المعلومات والهجوم عند الضرورة والدفاع. وبات السلاح السيبراني هو السلاح الرابع في الجيش إلى جانب أسلحة البرّ والجوّ والبحر، واهتمّت قيادات الجيش بوضع تصوّرات لعمل هذا السلاح الجديد، الذي سيكون له دور كبير في الحروب المستقبلية الإسرائيلية، لا سيّما في الحروب السرّية أو حرب الظلال التي تخوضها إسرائيل سرّاً وخفيةً ضدّ البرنامج النووي الإيراني مثلاً، وضدّ تنظيمات مُسلّحة غير دولاتية مثل حزب الله في لبنان. وعلى الرغم من اعتراف الإسرائيليين بعدم قدرة هذا السلاح على حسم المعركة في الميدان، فإنّه فاجأ على تغيير أوجه المواجهات التقليدية، على سبيل المثال تبادل الضربات العسكرية المستمرّ بين حزب الله وإسرائيل منذ الثامن من أكتوبر (2023)، والتهديدات المستمرّة بالتدهور إلى حرب واسعة النطاق، ذلك كلّه اتّخذ منحىً آخر أكثر خطورةً وتعقيداً بعد عملية تفجير أجهزة الاتصال، أو كما سمّتها الإسرائيليون «ليلة البيجر» (ما يُذكّرنا بـ«ليلة الكريستال»، التي هاجم فيها النازيون محلّات اليهود في ألمانيا ودمّروها تمهيداً للمحرقة في الحرب العالمية الثانية).

التكنولوجيا لا يمكنها حسم المواجهة العسكرية، ورغم الأضرار والأذى الكبير الذي لحق بعناصر حزب الله، وغيرهم من الأبرياء، فهي لم تقرّر إسرائيل قيد أنملة من هدفها الذي وضعته أخيراً بين أهداف الحرب، ألا وهو إعادة سكّان شمال إسرائيل إلى منازلهم. وهذه التكنولوجيا، التي أرادت من خلالها إسرائيل إظهار تفوّقها (الذي تتباهى به)، تأثيرها تكتيكي ومعنوي وليس إستراتيجياً. وآخر عملية خبيثة، رغم أنّها قد تُشكّل مُقدّمة لحرب مُدمّرة، فإنّها لم تُحلّل إسرائيليين كثيرين لم تساعد إسرائيل في وضع أهداف الحرب المُحتملة ضدّ حزب الله في لبنان، ولا ليس قتالاً للأجساد، بل هو أيضاً وسيلة لتدمير المعنويات، إنّه سلاح ترهيبي من نوع آخر تريد من خلاله إسرائيل أن تُبعث الرعب والخوف في كلّ مكان من لبنان.

إباحة كلّ شيء من الإرهاب إلى الجنون

محمود الريماوي

المزيد من التفجيرات في لبنان وفي غزّة، وتوسعة الحرب من غير أن تكون شاملة. هذا ما تتجّه إليه حكومة بنيامين نتنياهو قبل أسابيع من انتهاء ولاية الرئيس الأميركي جو بايدن، فيما يستعدّ الأخير للحديث أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة عن إنجازات بلاده وإدارته، في إحلال السلم والأمن في العالم.

وبعدما نجح نتنياهو في توجيه الحرب على غزّة، مُدرياً سائر القوانين الدولية والإنسانية، ومانحاً نفسه وحكومته «حقّ» الفتك اليومي بالمدنيين، متمتعّاً بسلبية دولية لا تُضاهى تجاه جرائمه، فقد استدار هذا الأسبوع نحو لبنان، رافعاً من وتيرة التصعيد، ومستخدماً هذه المرّة أجهزة الاتصال هدفاً عسكرياً قابلاً للتفجير. مع العلم أنّ الاستخدام المدني لهذه الأجهزة هو أكثر شيوعاً وأوسع نطاقاً من الاستخدامات العسكرية، وذلك في فصل جديد من فصول حرب بلا قواعد، مع توسيع دائرة الضحايا المدنيين، وكذلك توسيع النطاق الجغرافي لهذه الاستهدافات. وقد وقعت هذه الموجة الجديدة فيما كانت تلّ أبيب تستقبل المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين، المنوط به من واشنطن التوسّط لخفض التصعيد، وتجنب الاندفاع إلى حرب شاملة.

يبرع نتنياهو في استثمار انحياز إدارة بايدن والكونغرس إلى أقصى حدّ، ولا يجد صعوبةً في إقناع النُّخَبة المتنفّذة في واشنطن بأنّ ما يقترفه كلّه (وما سيقترفه لاحقاً) هو من قبيل الدفاع عن النفس. ويستثمر كذلك ضعف بايدن وتردّده بأنّخاذ أيّ إجراء يحقّ حكومة المتطرّفين في تلّ أبيب، فيما تزيد الاعتبارات الانتخابية واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية من وهن بايدن، ومن عجزه عن ترجمة ادّعاءاته بالسعي لإحلال سلام في منطقتنا. وفيما يدرك نتنياهو أنّ البيت الأبيض يتطيّر من حرب واسعة تسفّي شاملة أو إقليمية، فإنّ تنتياهو يلجأ إلى «سيناريو» بات مكشوفاً، وهو التصعيد بغير اندفاع إلى حرب كبيرة، وذلك بتوسيع الهجمات الموضعية، وزيادة حدّتها وإيقاع أكثر ما يمكن من خسائر بشرية ومادّية، والادّعاء خلال ذلك أنّه لا ينزلق إلى الحرب التي يخشاها بايدن، إذ جُلّ ما يتمنّاه هذا الأخير أن تنتهي ولايته من دون وقوعها، وذلك خشية تدخّل إيراني ودعم روسي لحزب الله، ممّا يستدرج تدخّلاً أميركيا علنياً، ووقوع ما هو في منزلة حرب عالمية ثالثة. وها هي هذه التكتيكات تحقّق نجاحاً، فليس لدى واشنطن ما تقوله أمام موجتي الهجمات الأخيرة على لبنان سوى الدعوة لتفادي التصعيد، وهو ما يصدر عن مراكز دولية أخرى بصيغ مختلفة، لا تقيّد نتنياهو ولا تحمّله ثمناً سياسياً يُذكر، فيما تُصمّ الآذان عن المواقف النزيهة التي تصدر عن مسؤولي الأمم المتّحدة، التي تدين باشدّ العبارات السلوك الإسرائيلي المتوحّش، وتُنكر على المجتمع الدولي سلبيته، وعجزه عن وقف الانتهاكات الجسيمة.

وليس سرّاً أنّ واشنطن تشاطر تلّ أبيب التخوّف الدائم من ربط حزب الله الوضع المتوتّر في الحدود (الذي تجاوز أخيراً حدود كلمى) بالحرب على غزّة، إذ إنّ واشنطن تُؤثر عزل هذه الحرب عن أيّ تفاعل معها. ويرغم أنّ واشنطن تدرك جيداً أنّ وقف هذه الحرب المتوحّشة هو أنجع سبيل لوقف أيّ تفاعل معها، إلّا أنّ إدارة حرب الاستنزاف، وقد بنهار كلّياً إذا ما نفّذت إسرائيل تهديدها بشن حرب شاملة على لبنان من المؤكّد أنّ استعادة توازن الردع، ما كان سائداً قبل السابع من أكتوبر (2023). وعندما قرّر حزب الله الانخراط في حرب الإسناد، فإنّه كان يُدرك مسبقاً أنّ هذا الانخراط يُشكّل حاجةً له لتعزيز الردع بما يمنع أن يكون هو الهدف التالي إسرائيلياً بعد حركة «حماس». إنّ الحسابات الخاطئة، التي لم تتوقّع أن تستمرّ حرب الاستنزاف هذه الفترة كلّها، وتصدّع الصورة التي رسمها الحزب لنفسه قوّةً قادرةً على مقارعة إسرائيل في مختلف مجالات الصراع، أوجدا وضعاً جديداً سيكون له آثار كبيرة عليه في المستقبل.

> نترقّب حرباً هي مزيج من إرهاب الدولة الاستعراضي ضدّ المدنيين في غزّة ومن أنشطة جنونية قاتلة تستبيح الأراضي اللبنانية

لمصلحة نتنياهو، ويتغاضى البيت الأبيض خلال ذلك عن الاعتراف بقرار الأمم المتّحدة الأخير، الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية. رغم أنّ بايدن توجّه في الأثناء إلى مقرّ الأمم المتّحدة، ورغم أنّ الاحتلال الإسرائيلي يشمل غزّة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. ذلك أنّه، في ما يتعلّق بقضية فلسطين، فإنّ قادة واشنطن من ديمقراطيين وجمهوريين يتصرّفون كمن يعيش في كوكب آخر غير كوكبنا الأرضي، بدوله ذات العضوية في المنظّمة الدولية، ولا يخجل هؤلاء السياسيون من وضع بلادهم في موضع النبذ والعزلة عن بقية دول العالم، بسبب انحيازهم الهستيري لدولة الاحتلال.

والآن، وبرغم التذاكي الإسرائيلي، والبلجلجة الأميركية، فإنّ المواجهة مُرشّحة للاتساع في أيّ ساعةٍ مع لبنان، إذ لم تعد المناوشات منضبطةً بين الجانبين تحت سقف مُنخفض، ولم يعد هناك من قواعد اشتباك مرعية (لنتذكّر مطالبات إسرائيلية وأميركية سابقة من حزب الله بعدم استهداف مدنيين إسرائيليين في أيّ مواجهة واسعة)، إذ إنّ أفضل «الإنجازات»، التي يطرب لها الساسة في تلّ أبيب، ومن ورائهم جمهورهم، هي حين يستهدفون المدنيين في غزّة ولبنان، وهو ما كشفته الهجمات السيبرانية الأخيرة، التي وصفها مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، الأربعاء الماضي، بهذه العبارات الدقيقة: «إنّ الاستهداف المتزامن لآلاف الأشخاص، سواء كانوا مدنيين أو أعضاء في جماعات مسلّحة، من دون معرفة من كانت بحوزته الأجهزة المُستهدَفة ومكان وجودها، والبيئة التي كانت فيها عند وقوع الهجوم، يُشكّل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وللقانون الإنساني الدولي». حتّى إنّه نقل عن دونالد ترامب (وليس أحداً غيره) قوله، تعقيباً على الهجمات، «إنّ ما حصل في لبنان كان جنوناً لم يز أحدٌ من قبل مثيلاً له هناك». وفات الرجل الانتباه إلى أنّ الدعم الأميركي التاريخي والأعمى لتلّ أبيب عاملٌ رئيس في اتّجاه الأوضاع إلى هذا الجنون الذي يدمج المدنيين بالعسكريين في دائرة الاستهداف، والذي يجعل من أجهزة الاتصال في أيدي حامليها قنابلَ قابلةً للانفجار.

وعليه، فلنترقّب خلال الأسابيع القليلة المُقبلة، حرباً هي مزيج من إرهاب الدولة الاستعراضي ضدّ المدنيين في غزّة، ومن أنشطة جنونية قاتلة تستبيح الأراضي اللبنانية. ومن الثابت أنّ بايدن وأركان إدارته يستعدّون لمغادرة مواقعهم في تلك الأثناء، وقد أصبح العالم أقلّ أمناً وأكثر ازدحاماً بالكوارث المرؤعة، ممّا كان عليه حين وصل مُرشّحُ الديمقراطيين إلى البيت الأبيض قبل أربعة أعوام.

(كاتب من الأردن)

عن أولويات عهدة تبّون الثانية

عبد القادر لطرش

كما كان متوقّعاً، فاز الرئيس المُترشّح عبد المجيد تبّون بعهدة ثانية لرئاسة الجزائر، في الانتخابات التي أجريت في السابع من سبتمبر/ أيلول الجاري، وأقرّ المجلس الدستوري نتائجها في 14 من الشهر نفسه بعد مدّ وجزر. فما أكثر الدروس أهمّية التي يمكن استخلاصها من هذه الرئاسيات؟ وما أولويات العهدة الثانية لرئاسة عبد المجيد تبّون؟

تُعدّ الانتخابات الرئاسية من بين أكثر المحطّات أهمّيةً في المسيرة السياسية للدول، لذا تنتهز الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والمثقّفون ومختلف مكوّنات المجتمع المدني لحظة الانتخابات، لتكثيف أنشطتها تعبيراً عن مواقفها السياسية، ومساءلة المُترشّحين عن برامجهم وتصوّراتهم المستقبلية. في الجزائر يختلف الأمر كلّياً، فباستثناء بعض الالافتات أو التجمّعات أو تجمهر بعضهم عند التمثيليات الولائية للمُترشّحين، لا شيء أوحى بانتخابات رئاسية، فلم يسبق رئاسيات 2024 أيّ حوار أو أيّ نقاش سياسي حرّ، بل إنّ جُلّ الأحزاب السياسية التزمت الصمت، بما في ذلك الأحزاب الداعمة للمُترشّح عبد المجيد تبّون، فالنقابات كانت شبه غائبة، أمّا المثقّفون فلا صوت ولا وجود لهم، وأمّا وسائل الإعلام العمومية فانفردت بإنتاج خطاب أحادي لا يُعبّر عن الواقع الجزائري وتحدّياته. فالانتخابات الرئاسية بدلاً من أن تكون فرصةً لإيجاد حوار جزائري جزائري بشأن مستقبل البلاد، أنتجت الصمت، لتفقتر بذلك الانتخابية الرئاسية إلى العامل الأساسي الذي أوجدها، والمتمثّل في المنافسة والنقاش السياسي. في ظلّ هذا التصحّر السياسي، برز في أثناء الحملة الانتخابية فاعلان: الأول مؤسساتي، وبرز من خلال وجود عبد القادر بن قرينة (رئيس حركة البناء الوطني) داعماً للمُترشّح تبّون، وتمثل الثاني في أراء الشارع الجزائري، التي عُبّر عنها من خلال بثّ العديد من المقاطع العفوية والساخرة للجزائريين في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وشملت مواضيع مُتعدّدة تُشكّل الانتخابات الرئاسية واحدة منها. ورغم حرص الدولة ومُؤسّساتها، وبعض الأحزاب، على إقناع الجزائريين بأهمّية المشاركة في رئاسيات 2024، إلّا أنّ الجزائريين قاطعوا مُجدّداً هذه الانتخابات. مهما تضاربت الأرقام حول مستويات مشاركة الجزائريين في الرئاسيات، إلّا أنّ الملايين من الجزائريين قاطعوا رئاسيات 7 سبتمبر. والمشاركة الشعبية الواسعة هي أحد مُؤشّرات نجاح الانتخابات، ولا سيّما الرئاسية منها، ممّا يُعطي شرعيةً وشعبيةً أكبر للفائزين، لكنّ جُلّ المواطنين للمشاركة في الانتخابات لا يرتبط بقرار إداري فوقي، بل إنّه خيارٌ إراديٌّ يجمع بين خيارات المواطنين وقناعاتهم السياسية بجدوى أصواتهم. يضاف إلى ذلك أنّ إنجاح الانتخابات لا يتوقّف على توفير الإمكانات المادّية وتكثيف النداءات قبيل الانتخابات فحسب، بل إنّه يرتبط أكثر بتوفير الظروف السياسية المناسبة، التي تسبق الانتخابات.

ولعلّ ما أسهم كذلك في عدم مشاركة الجزائريين في رئاسيات 2024 هو يؤس المشهد السياسي، الذي قدّمه بن قرينة، الذي أوكلت إليه مهام تنشيط الحملة الانتخابية للمُترشّح عبد المجيد تبّون. في الحالة الجزائرية، لا يمكن اعتبار تكليف رئيس الوزراء الحالي، أو تكليف رئيس وزراء جديد، تشكيل حكومة جديدة أولوية العهدة الثانية، بل إنّ أولويات المرحلة المقبلة تشمل شقّين أساسيَين: السياسي والاجتماعي.

تُعدّ ضرورة مراجعة طبيعة العمل السياسي أولى أولويات المرحلة المقبلة، لأنّ هذه المرحلة لا يمكنها أن تتحمّل تداعيات الاستمرار على منهج المرحلة التي مضت، ولعلّ من بين أكثر مرتكزات هذه المراجعة ضرورة الابتعاد عن إنكار (وتجاهل) الحقيقة في الخطاب السياسي، لأنّ إنكار الحقيقة لا يمثّل الحلّ، بل إنّ الحلّ يكمن في مواجهة الواقع وتحدّياته، لأنّ إنكار الأزمة لا يزيدها إلّا تعقيداً. ويُشترط في الشقّ السياسي، على المستوى الداخلي، إحداث قطيعة في طبيعة الممارسات المؤسّساتية والفردية التي تحكم العلاقة بين مؤسّسات الدولة والمواطنين، لا يمكن إنجاح أيّ سياسة تنموية أو عمل مؤسّساتي في ظلّ العلاقات الراهنة، التي تعيق المسيرة التنموية للجزائر. ومن أجل التوجّه نحو بناء علاقات سليمة بين المواطنين ومؤسّسات الدولة لا بدّ من إرادة سياسية تعمل على تطهير مؤسّسات الدولة في القطاعات الحكومية كلّها، ولا سيّما في القطاعات الحيوية كالعدالة والسكن والعمل والصحّة... من مختلف الممارسات الضارّة.

ولا تقتصر الأولويات السياسية على البعد المحلّي فقط، بل تشمل كذلك البعد الخارجي، من خلال الدعوة إلى مراجعات في السياسة الخارجية للجزائر، سواء على الصعيد المغاربي العربي الأفريقي والدولي، من دون التركيز في محور واحد أو في علاقات ثنائية معيّنة. مراجعات من شأنها أن تُخفّف من حدّة التوتّرات مع الجوار القريب والبعيد، وتسهم في فتح صفحات جديدة في العلاقات الخارجية للجزائر. الموقع الاستراتيجي للجزائر يفرض عليها (أكثر من جيرانها) أن تبادر من أجل بناء علاقات خارجية جديدة بغية التحكم في المخاطر والتحدّيات الخارجية، التي تحيط بدول المنطقة (المغرب العربي/ العالم العربي والجوار الأفريقي)، وذلك لوجود تحدّيات إقليمية مُتعدّدة. هذه التحدّيات تتطلّب حلولاً إقليمية لا يمكن إيجادها دوماً من خلال الاستعانة بالبعيد، بل إنّها تُولد من رحم مجتمعات المنطقة حصراً.

أمّا الشقّ الثاني من أولويات العهدة الثانية، الذي لا يقلّ أهمّيةً عن الشقّ السياسي، فإنّه يتعلّق بالجانب الاجتماعي الاقتصادي المرتبط بتحسين الظروف المعيشية اليومية للجزائريين، ولا سيّما العمل على رفع قدراتهم الشرائية من أجل تحقيق العيش الكريم والائق لغالبية الجزائريين. إنّ ارتفاع الأسعار يوماً بعد يوم أنهك الأسر الجزائرية ذوات الدخلين المحدود والمتوسّط، خاصّة مع تعطيل تحقيقها لمداخيل تُؤهّلها لتلبية احتياجاتها. أوضاع اقتصادية دفعت الأسر الجزائرية إلى التورّط في الديون ممّا أفضى إلى تكريس الفقر في المجتمع. حاولت الدولة من خلال تدابير مختلفة مثل منحة البطالة، التي استفاد منها مئات الآف من الجزائريين، تخفيف الأعباء الاقتصادية على الأسر، لكنّ هذا يبدو غير كافٍ لتأمين مداخيل شهرية للأسر تسمح لها بحفظ ماء الوجه. ولا يمكن فصل رفع القدرة الشرائية عن توفير فرص عمل جديدة للباحثين عن العمل والعاطلين من مختلف الفئات، لأنّ البات الدعم، وإنْ تنوّعت، لا يمكنها أن تكون البديل من خلق فرص عمل دائمة توفّر رواتبَ تُغطّي احتياجات الجزائريين.

(كاتب جزائري)

> من أولويات العهدة الثانية، تحسين الظروف المعيشية اليومية للجزائريين، سيّما العمل لرفع قدراتهم الشرائية

تبون يؤدي اليمين الدستورية في الجزائر العاصمة، 17 سبتمبر 2024 (الأناضول)

كاريكاتير

كيفل كارتونز

عن المأزق الاستراتيجي لحزب الله

محمود علوش

رفع الهجوم الكبير، الذي استهدف شبكة اتصالات حزب الله يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، ولم تتبنّه إسرائيل أو تنف مسؤوليتها عنه، من مخاطر انزلاق حرب الاستنزاف الدائرة بين الطرفين منذ ما يقرب من عام إلى حرب واسعة. مع ذلك، الافتراض الأكثر واقعيةً، رغم التصعيد الكبير في الصراع، أنّ خيار الحرب الواسعة لا يزال الأقلّ تفضيلاً في استراتيجيات الطرفين. ولا يرجع ذلك إلى حقيقة أنّ التكاليف المرتفعة لمثل هذه الحرب لا تزال تعمل عنصراً حاسماً في تشكيل هذه الاستراتيجيات فحسب، بل أيضاً إلى حقيقة أنّ حرب الاستنزاف لم تعد مُتكافئةً من حيث التكاليف المترتّبة على حزب الله وإسرائيل، لأنّ الأخيرة نجحت (إلى حدّ بعيد) في فرض قواعد اشتباك تُلحق أضراراً كبيرةً بالحزب، وتُقوّض خياراته الأقلّ تكلفةً للحدّ من حالة استنزاف التي يواجهها، ولإبعاد سيناريو الحرب الواسعة.

أقرّ أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، في خطابه، في 19 سبتمبر/ أيلول الجاري، بحجم الضربة الكبيرة التي مُني بها الحزب بعد الهجوم على شبكة اتصالاته، لكنّه أظهر بوضوح أنّ أولويته لا تزال تفضيل حرب الاستنزاف رغم تكاليفها المتزايدة على استدعاء الحرب الشاملة. غير أنّ هذا التفضيل، الذي ينطلق من منظور تحمّل الواقع السيئ لتجنّب الأكثر سوءاً، يعكس في الواقع المأزق الإستراتيجي الذي يواجهه في الحرب. لقد صمّم الحزب انخراطه في الحرب منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لمساندة المقاومة الفلسطينية في غزة، لكنّه يجد نفسه بعد عام تقريباً من هذا الانخراط عالقاً في المنتصف. فلا هو قادرٌ على الحدّ من اندفاعة إسرائيل في تصعيد حرب الاستنزاف ضده، لأن محاولة رفع التكاليف لردعها عن التصعيد قد تُؤدّي في النهاية إلى لجوء شاملة فترة طويلة. لا يزال الحزب يُراهن على ترسانته العسكرية الثقيلة لإلحاق ضرر كبير بإسرائيل في حرب واسعة، لكنّ الخرق الاستخباراتي الإسرائيلي العميق له يُثير شكوكاً بشأن قدرته في خوض حرب واسعة.

يتمثّل المخرج المثالي لحزب الله من حرب الاستنزاف الراهنة، ومن مواجهة مخاطر الحرب الشاملة، في إبرام تسوية مع إسرائيل تُعيد حالة الهدوء إلى الجبهة اللبنانية الجنوبية. لكنّ مثل هذه التسوية لا تبدو مُمكنةً في المستقبل المنظور، وحتّى لو كانت مُمكنةً، فإنّ مأزق الخيارات الذي يواجهه الحزب لا يُساعده في فرض تسوية متوازنة تضمن استعادة توازن الردع، ما كان سائداً قبل السابع من أكتوبر (2023). وعندما قرّر حزب الله الانخراط في حرب الإسناد، فإنّه كان يُدرك مسبقاً أنّ هذا الانخراط يُشكّل حاجةً له لتعزيز الردع بما يمنع أن يكون هو الهدف التالي إسرائيلياً بعد حركة «حماس». إنّ الحسابات الخاطئة، التي لم تتوقّع أن تستمرّ حرب الاستنزاف هذه الفترة كلّها، وتصدّع الصورة التي رسمها الحزب لنفسه قوّةً قادرةً على مقارعة إسرائيل في مختلف مجالات الصراع، أوجدا وضعاً جديداً سيكون له آثار كبيرة عليه في المستقبل.

(كاتب لبناني)

> مأزق الخيارات الذي يواجهه الحزب لا يُساعده في فرض تسوية متوازنة تضمن استعادة توازن الردع

درس لبناني وطني

بشير البكر

اتّحد اللبنانيون تجاه الاعتداءات الإسرائيلية من طريق أجهزة البيجر واللاسلكي. وعبّرت الحكومة والقوى السياسية والرأي العام عن تضامن مع الضحايا. والتقت الأطراف كافّة، بمن فيهم الذين يختلفون مع حزب الله على توجيه رسالةٍ صريحةٍ إلى إسرائيل بأنّ لبنان غير قابل للقسمة، عندما يتعلّق الأمر بالموقف من اعتداءاتها، وبالتالي لن تجد طرفاً لبنانياً يقف مع حربها ضدّ الحزب، ويُوفّر لها الغطاء السياسي. وقد شكّلت هذه الرسالة إنذاراً صريحاً لإسرائيل، سيجعلها تعيد النظر بحساباتها وخططها السياسية والعسكرية، كما أنّها ستجد صداها لدى القوى الدولية، التي تتبنّى الرواية الإسرائيلية من توسيع الحرب على الجبهة الشمالية، بذريعة تطبيق القرار 1701.

تعبّر الرسالة التي صدرت عن لبنان بحكومته وقواه السياسية عن استيعاب لدروس الحروب الإسرائيلية السابقة على لبنان، وتعكس حالةً نضج وطني بأنّ حلّ مشكلة حزب الله شأن لبناني داخلي، لا يتمّ من خلال الاستعانة بإسرائيل، ويُعبّر ذلك عن حرص على عدم منح إسرائيل الضوء الأخضر لتدمير البلد، تحت ذريعة ضرب حزب الله. ويدرك اللبنانيون أنّ حُجّة إسرائيل بتطبيق قرار مجلس الأمن 1701 واهية، لأنّ إسرائيل لم تلتزم به في السابق، ورفضت الوساطات الأميركية والفرنسية في آخر أشهر، من أجل وضع آلية للإشراف على القرار بطرائق عديدة، من بينها تعزيز القوات الدولية العاملة في الجنوب، وتوسيع صلاحياتها بالعمل مع الدولة اللبنانية لحماية حدودها من إسرائيل. وبالتالي، هدف ال

مصر في مواجهة تداعيات احتلال محور صلاح الدين

عصام شعبان

مع استمرار الحرب تواجه مصر تداعياتٍ عدّة، أخطرها على مستوى، أمني إصرار الاحتلال الإسرائيلي على البقاء في محور صلاح الدين (فيلادلفي) وحشد قواته في الحدود، ولا تبدو عملية اقتحام رفح برّياً نهايةً للحرب التي قاربت العام، خاصّةً مع نياتٍ إسرائيلية بتهجير ما تبقّى من سكّان الشمال (250 ألف بتقديرات الأمم المتّحدة)، وإقامة مناطقَ عسكريةٍ عازلةٍ شمالاً وجنوباً، بجانب الأراضي المجاورة لمستوطنات غزّة، ما يُقلّص مساحة القطاع إلى الثلث، بحسب تقديرات، هذا إلى جانب تعيين ضابطٍ لإدارة القطاع، وتحقّق هذا السيناريو يعني بقاء المواجهة فترةً أطولَ. ومن النتائج المباشرة على مصر في ملفّ الحدود، إحداث وضع ضاغطٍ على مستوى أمني، يتطلّب تكثيفَ أعمال الرقابة والاستجابة السريعة من التشكيلات الدفاعية، وحتّى مع إضعاف فصائل المقاومة الفلسطينية، فإنّ المواجهة مع المحتلّ، رغم التضحيات الكبيرة متعدّد الأوجه، لن تنتهي إلّا برحيله عن القطاع، واحتمال تشكّل مجموعات مقاتلةٍ جديدةٍ تشنّ هجماتٍ ضدّ نقاط تمركز قوات العدوّ، بما فيها مدينة رفح، مُرشّح للتحقّق، كما جرى قبيل الانسحاب من القطاع في العام 2005. ومن بين تداعيات بقاء الاحتلال في طول محور صلاح الدين (14 كيلومتراً)، تقيّد عمل معبر رفح، ما يُفاقم الأزمة الإنسانية لسكّان غزّة، وينال من دور مصر وصلاتها مع القطاع، وفي الأحوال كلّها، خرق إسرائيل اتفاقاتها مع مصر يتطلّب ردّاً مكفولاً وفقاً للقانون الدولي، بحكم أنّ عدوان الاحتلال يُضرّ مصالح واستقرار مصر، وأمن الحدود خصوصاً. ميدانياً، لن تستطيع قوات الاحتلال البقاء في قطاع غزّة بالكثافة نفسها، بسبب ارتفاع التكلفة وتخطيطها لمواجهات أوسع مع لبنان، دالٌّ عليه توجهات حكومة الاحتلال أخيراً، والهجومان على لبنان، الثلاثاء والأربعاء، اللذان أدّيا إلى تفجر أجهزة اتصال محمولة، ما أسفر عن إصابة ثلاثة آلاف شخص، بينهم مائتا حالة خطرة، وإن لم تعلن تلّ أبيب مسؤوليتها، وتنكّرت واشنطن، فإنّ العملية تأتي ضمن مواجهة تتوسّع، ومن الممكن أن تتطوّر اشتباكاً برّياً، هذا بجانب احتمالات شنّ هجمات انتقامية ضدّ الحوثيين جوّاً وبحراً، بعد إطلاقهم صاروخاً مُتقدّماً تقنياً، وصل إلى أجواء الاحتلال في وقت قياسي، ويعتبر حزب الله والحوثيون هجماتهم رهينةَ وقف العدوان على غزّة، بينما ترى تلّ أبيب المواجهة ممتدّةً ضدّ «أهداف إرهابية»، بمشاركة واشنطن تحت راية تحالف دولي، في وقت نفت الخارجية الأميركية علمها المُسبَق بالهجوم على أجهزة اتصالات في لبنان، وحذّرت إيران من التسرّع والتصعيد. وسبق أن وضع بنيامين نتنياهو توقيتاً لانتهاء الحرب في غزّة في الربع الأول من العام المقبل، ما يعني التقدّم في سيناريو مواصلة الحرب، وإن خفّت وتيرة العمليات في غزّة، مع عدم اكتراث لوضع النازحين، وفشل تشكيل مجموعاتٍ تتولّى تأمين وإدارة القطاع، بما في ذلك مشاورات الإمارات مع جيبوتي والمغرب للمشاركة، أو خيار استقدام قواتٍ تابعةٍ للسلطة الفلسطينية، تدرّبها مصر حال موافقة حركة حماس. ومع اختلاف السيناريوهات، الواضح أنّ إسرائيل تضع هدف السيطرة على مجمل الحدود هدفاً لتحقيق النصر في الحرب. وإذ ما عقدت صفقة تبدأ بهدنة ستّة أسابيع، تسعى واشنطن إلى الوصول إليها في جولة جديدة لوزير الخارجية أنتوني بلينكن، فلا يمكن الثقة في وعودٍ بانسحاب تدريجيٍّ من محور صلاح الدين، وسبقَ أن وعدت واشنطن بالضغط على إسرائيل لتغير موقفها، وكانت المحصّلة تحوّل شرط الانسحاب من المحور من تكتيك للضغط وأداة مماطلة إلى هدف استراتيجي، وهو ما تدعمه مُؤشّرات ميدانية، كما إقامة حواجزَ عسكريةٍ وبناء أبراج مراقبة، وتعبيد مساحة 12 كيلومتراً، مطلع الشهر الجاري، لتسهيل عمل الدوريات العسكرية، التي قالت إسرائيل عنها، في جولات تفاوض أغسطس/ آب الماضي، إنّها ستكون محدودةً. استُخدِم المحور عُقدةً لقطع الطريق على جهود الوسطاء لإقرار اتفاق يقضي بتبادل الأسرى، ووقف العدوان، وقبلها قرّر كابينت الحرب البقاء في المحور، ما زاد نقاط التفاوض وخفّض سقفَ المطالب الفلسطينية، ووضعَ مصر في الواجهة، لتتحوّل غزّة موضوعاً مصرياً، كما قال رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون قبل انسحابه من القطاع، واكتملت الصورة مع مؤتمرَين صحافيَين (2 و4 سبتمبر/ أيلول)، ركّز نتنياهو فيهما على نقد القاهرة، وحمّلها مسؤولية تهريب الأسلحة، ما ساعد في هجوم السابع من أكتوبر (2023)، واعتبر الانسحاب خطأً فادحاً عارضه في 2005، ولن يتكرّر، مُعلناً السيطرة على الحدود (بما فيها الأردنية واللبنانية) هدفاً مُستجدّاً ومكمّلاً لأهداف الحرب، لمنع تهريب الرهائن، ووقف تدفّق السلاح، وسمّى المطالبين بالانسحاب «محور الشر»، ما يجعل الخطاب ابتزازاً لمصر، ودليلاً على تصاعد هجوم دبلوماسي رسمي، وهو ما أعلنت القاهرة رفضَه، واعتبرته تبريراً للسياسات العدوانية، ويمثّل تصعيداً يُؤزّم الوضعَ، وتضامنت معها أطرافٌ عربيةٌ؛ قطر والأردن والسعودية.

> احتلال معبر رفح مُختبَر حقيقي للعلاقات المصرية الإسرائيلية، ودالّة على إخفاق رهان سابق على دعمها من خلال «صفقة القرن»
>
> وقف الحرب في غزّة مصلحة ذاتية لمصر، وليس موقفاً تضامنيّاً مع الفلسطينيين وحسب

مجمل الصورة، أنّ احتلال معبر رفح مُختبَر حقيقي للعلاقات المصرية الإسرائيلية، ودالّة على إخفاق رهان سابق على دعمها من خلال «صفقة القرن»، وعلى خطأ فرضية وجود فرص لسلام دافئ تُوثّقه العلاقات الاقتصادية، منها ملفّ غاز شرق المتوسط. كما يتّضح في العدوان على غزّة أنّ النهج التاريخي الإسرائيلي من العداء والتربّص لم يتغيّر، بما في ذلك تجاوز معاهدات واتفاقيات سلام، ما يجعل مصر في حالة مواجهة، وطرفاً يفاوض، ما يحدّ من فاعلية الوساطة، إضافة إلى أعباء تأمين الحدود في ثلاث جهات تشهد حروباً وصراعاتٍ مسلّحةً (ليبيا والسودان وغزّة) غير تداعيات الحرب اقتصادياً، لذا بات وقف الحرب في غزّة ضرورياً ومصلحةً ذاتيةً لمصر، وليس موقفاً تضامنيّاً مع الفلسطينيين وحسب، تدعمه علاقات الجوار وفصول التاريخ المشترك. وتفرض الأزمة، تغيير توجّهات القاهرة، ومراجعة وإعادة تعيين التحالفات، وعلاقاتها مع دول وتكتّلات على صعيد دولي وإقليمي، سواء لبناء صلات وعلاقات مُستجدّة أو دعم القائم منها فعلياً، بما يُقوّي موقفَها ويحدّ من فرص تصاعد الحرب.

وفي هذا الاتجاه، عزّزت القاهرة علاقاتها مع دول لعبت دوراً سابقاً في مفاوضات السلام، منها إسبانيا والسويد والنرويج، ويركّز الخطاب الرسمي على أنّ تحقيق الاستقرار يتطلّب معالجةَ جذور الحرب بإقامة الدولة الفلسطينية في حدود 1967، وهو ما بدا خطّاً مستمرّاً مع دول من الاتحاد الأوروبي، واستقبلت القاهرة الممثّل السياسي للاتحاد جوزيب بوريل، بينما رفضت إسرائيل زيارته بدعوى أنّه منحاز للفلسطينيين، وشاركت مصر في مؤتمر «من أجل دولة فلسطينية»، مع مجموعة الاتصال الوزارية لجامعة الدول العربية ومنظّمة التعاون الإسلامي. كما دعا وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، في مؤتمر صحافي في موسكو مع نظيرة الروسي، مجلس الأمن إلى القيام بدوره ضدّ انتهاكات إسرائيل في محور صلاح الدين، والقتل الممنهج للفلسطينيين، مع ضمان نفاذ المساعدات من دون قيد، ما يعني أنّ المحور قد يكون موضوعاً للشكوى أمامياً ضمن مسار قانوني، كما توجّهت القاهرة في سلسلة من المشاورات مع المنظّمات الدولية فيما يتعلّق بأدوارها الدفاعية والإغاثية، والترتيب لزيارة مسؤولين للمعبر ضمن حشد القوى الدولية من أجل دور إغاثي تعرقله إسرائيل، مستخدمةً سلاح التجويع ضدّ سكّان القطاع، وربّما يشهد المعبر وفوداً جماعيةً، تمثّل مؤسّسات الإغاثة وشخصيات دولية وإقليمية، في نوع من الضغط على حكومة الاحتلال. وفي تحرّك يُعبّر عن اهتمام يتزايد بمخاطبة القوى الفاعلة في الشرق الأوسط المعنية بالصراع، زار السيسي تركيا، والتقى رجب طيّب أردوغان للنقاش في ملفّات عدّة، بينها الوضع في غزّة، بالتزامن مع تنشيط الاتصالات مع طهران، وسبق أن طلبت القاهرة من سلطنة عمان إبلاغ رسائلَ للحوثيين حول قناة السويس، الذين اعتبروا تحرّكاتهم تسعى إلى مساندة الفلسطينيين لا الإضرار بالقاهرة، التي يمكن أن تستفيد مستقبلاً من تقليص فرص تواجد مشروعات ملاحية إسرائيلية، وتسعى القاهرة بالتشاور مع الرياض إلى ترتيب لقاء يجمع الأطراف اليمنية، وضمن نشاطها إقليمياً، وتواصلت مع إيران بشكّل أكبر بعد زيارة وزير الخارجية للمشاركة في تنصيب الرئيس الجديد مسعود بزشكيان، سبقتها زيارةٌ لسامح شكري خلال مايو/ أيار الماضي، وهو ما يُعَدُّ تغيّراً نسبياً في توجّهات القاهرة، التي كانت مُبتعِدةً عن طهران منذ الثورة الإسلامية 1979، باستثناء زيارة الرئيس الراحل محمد مرسي طهران في 2013، لحضور مؤتمر عدم الانحياز، إذ فرضت الحرب (والثورة أيضاً) مساراً جديداً في تحرّكات مصر، بما فيها تقوية الصلات بقوى الشرق الأوسط؛ إيران وتركيا والسعودية، رغم التباينات، وفتح خطّ اتصال مع الحوثيين وحزب الله، في مقابل التفكير في تخفيض مستوى العلاقات مع إسرائيل بناءً على جولة العدوان على غزّة، ومواقف تلّ أبيب، التي حذّرت القاهرة من تداعياتها على اتفاقية السلام، وطالبت أطرافاً أوروبية وواشنطن بالضغط على إسرائيل، لكن في المقابل لم تُتّخذ خطواتٌ كالانضمام إلى دعوة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، لكن لا ينفي ذلك إمكانيةَ التحرّك القانوني رغم قيود اتفاقية السلام، وإنْ كانت القاهرة تشير إلى إمكانية تعطيل بعض بنودها إجرائياً، وقد أخّرت اعتماد سفير إسرائيل الجديد، ورفض بعض مسؤوليها تلقّي اتصالات، مع التحفّظ على استضافة جولات تفاوض جديدة، وهو ما اعتُبر ردّاً دبلوماسياً على احتلال محور صلاح الدين. جاءت زيارة رئيس الأركان المصري، الفريق أحمد خليفة (2024/9/5)، الجانب المصري من معبر رفح، ضمن تحرّكات ميدانية في الحدود، تطمئن الرأي العام، وتُعلن حالة الاستعداد لأيّ مهام في الحدود، بما يُظهر لتلّ أبيب أنّ القاهرة تحشد قوّاتها ولديها ما تظهره من قوّة وقدرة على الردّ على تجاوز إسرائيل بنود تقييد التسلّح في محور صلاح الدين، بنفس الخطوة من حشد الجنود واستعراض العداد العسكري، وإعلان تمسّكها بحتمية الانسحاب الإسرائيلي.

(كاتب مصري)

إعادة هيكلة الجيش بين سورية المفيدة وأخرى جديدة

حسام أبو حامد

يجري حديث رسمي في سورية، منذ أواخر العام الماضي (2023)، عن محاولاتٍ لإعادة هيكلة الجيش بإشرافٍ مباشرٍ من الرئيس بشّار الأسد، وتطرح إعادة هيكلة جيش النظام تساؤلات عدّة بشأن أسبابها وطبيعتها وغايتها وتوقيتها، وهو مؤسّسة كانت تقليدياً من أركان النظام، تخضع اليوم لإعادة الهيكلة، بعد إعادة هيكلة حزب البعث والمؤسّسة الأمنية. أُسّس الجيش السوري في الأول من أغسطس/ آب 1946، وقدّم حسني الزعيم بانقلابه (1949)، نموذجاً سوريّاً لهيمنة الجيش على السياسة استلهمته منطقة الشرق الأوسط، قبل أن يضع انقلاب حافظ الأسد في العام 1970 حدّاً لسلسلة من الانقلابات العسكرية، مُحقّقاً لسورية استقراراً فريداً عبر ديكتاتورية استنسخت نفسها من الصيغة السوفييتية شملت حزباً أوحداً، ومؤسّستي جيش وأمن عقائديّين. أمّمت هذه الصيغة السياسة، وأغلقت الفضاءَ العام في مجتمع مُعسكَر، وقوّضت المؤسّسات لمصلحة حكم الفرد، مع إخفاقها في تحرير الأرض ومواجهة أعداء الخارج، ما أسّس لأن يصبح الجيش أداةً لقمع ثورة الشعب السوري (2011)، الذي انتفض في وجه النظام، وتسبّب في واحدة من أعظم الكوارث الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. بدت عسكرة الثورة نتيجةً طبيعةً لعسكرة المجتمع السوري، وقوبل استبداد النظام بعنف راديكالي، واختلط حابل الفاعلين السوريين بنابل الفاعلين الإقليميين والدوليين، وسرعان ما سيطرت الطبيعة الطائفية للصراع على القوات العسكرية والأمنية، بالتوازي مع صعود حركاتٍ جهادية مسلّحة، وتشكيل مليشيات عسكرية وشبه عسكرية رديفة لقوات النظام، تراجعت أمام فصائل المُعارَضة المسلّحة، المدعومة والمموّلة من الخارج، وتمثّلت بعض خسائر السوريين (الكثيرة) خسائرَ في صفوف الجيش عتاداً وعديداً، وهو الذي استُنزفت باسمه ثروات السوريين وميزانيات مؤسّساتهم سنوات طويلة. قدّرت مصادرُ القوات المسلّحةَ التابعةَ للنظام قبل العام 2011 بنحو 295 ألفاً، وبقوات احتياط قوامها 314 ألفاً، عانت خلال سنوات الحرب استنزافاً مالياً وبشرياً، فلجأ النظام إلى إيران وروسيا، واستقدم مليشياتٍ متعدّدة الجنسيات إلى الأراضي السورية، ما عقّد الوضعين السياسي والعسكري، وعمّق الكارثة، وأصبحت إعادة هيكلة الجيش شرطاً وطنياً للخروج من النفق نحو حلّ لبناء دولة لكلّ مواطنيها. لم يوفّر إعلان وزارة دفاع النظام عقود تطوّع (أكتوبر/ تشرين الأول 2023)، الأعداد المطلوبة، لتستأنف وزارة الدفاع السورية ترويج عروضٍ جديدةٍ بمميّزات غير مسبوقة. وفي يونيو/ حزيران الماضي، أعلن مسؤول في الوزارة عزم الحكومة على تغيير مفهوم الخدمة العسكرية الإلزامية للوصول إلى جيش «احترافي» يعتمد على المتطوّعين، عبر مراحل ثلاث، تشمل عقود تطوّع جديدة، وجدولاً زمنياً لتسريح عشرات الآلاف مع نهاية العام الحالي (2024)، ومثلهم العام المقبل (2025). وبالفعل، كان النظام قد سرّح خلال الأشهر الماضية آلاف العسكريين من الخدمة الاحتياطية، وخاصّة أولئك الذين أتمّوا خمس سنوات ونصف السنة. آخر العروض روّجتها وزارة الدفاع قبل أيّام، فعرضت راتباً يراوح بين 1,8 مليون ومليوني ليرة سورية (130 - 140 دولاراً)، مع بدلٍ للمواصلات ومكافآت وحوافز إضافية مختلفة، وذلك كلّه تحت عنوان «أولوية تحسين الوضع المعيشي» لأفراد القوات المسلّحة، علماً أنّ الراتب الشهري لموظّفٍ من الدرجة الأولى في المؤسّسات الحكومية المدنية لا يتجاوز 35 دولاراً شهرياً.

> أضحى الولاء الهاجس الأول للنظام في سورية، شدَّد عليه توجّه وزارة التربية إلى إعادة مادَّة التربية العسكرية (الفتوَّة) في المدارس السورية

قبل الثورة، وكان شعار «تحرير الجولان» عنواناً رسمياً، تناقصت فترة الخدمة العسكرية الإلزامية، فانخفضت من سنتَين ونصف السنة إلى سنتَين (2005)، ثمّ إلى 21 شهراً (2008)، ثمّ إلى سنة ونصف السنة (2011). كانت الخدمة الإلزامية مرنةً، مُخترَقة بالفساد، تقبل التأجيل والتخلّف والمتاجرة، وكان الجيش مزرعةً لاسترزاق ضبّاط برتب مختلفة بشكل علني ومفضوح، لكنّ ذلك يسّر للشبّان الخدمة في قطعاتٍ عسكرية قريبة من مناطقهم، والحصول على إجازات، وحتّى على «تفييش» (أداء الخدمة إسمياً فقط)، بمُدَدٍ متفاوتةٍ بقدر ما تسمح ميزانية واحدهم. أتاح لهم هذا الفساد (كغيره من حالات فساد «خلّاق» في سورية)، متابعة أعمالهم وإعالة عائلاتهم وأسرهم. خلال أزيد من 13 سنة من الحرب، ترهّل الجيش السوري، واستُنزف بشرياً ومالياً، وانخفض عديده في 2014 إلى النصف، بحسب تقديراتٍ، بعد مقتل وانشقاق وفقد وجرح الآلاف من الجنود في العمليات العسكرية، وتصاعدت وتيرةُ التدابير الهادفة إلى الحفاظ على عديد الجيش وتماسكه، عبر جهود مكثّفةٍ لتعويض الخسائر البشرية التي تكبّدها من خلال التعبئة الواسعة النطاق لجنود الاحتياط، وحملات اعتقال ولوائح بهدف وقف حالات الفرار والتخلّف عن الخدمة. طبّقت الحكومة الاحتفاظ (إبقاء المجنّد في الخدمة بعد انتهاء خدمته الإلزامية)، واستدعت من أكملوا التجنيد الإلزامي قبل الحرب لأداء الخدمة الاحتياطية. كان ذلك أيضاً جزءاً من مساعٍ لكسب مزيد من الأراضي من المُعارَضة المسلّحة، بعدما شعر الأسد بالقلق من أنّ روسيا (بتشجيع إيران)، مهتمّة بتسوية الحرب عبر التفاوض، ما عثّر المسار السياسي. أعاقت الخدمة العسكرية الحياة الطبيعية للشبّان في مناطق سيطرة النظام، قلّة منهم تمكّنت من تحمّل كلفة «التفييش» المرتفعة، الذي تراجعت فرصه ميدانياً، وأهمّيته ضمن شبكات الفساد لصالح «التعفيش». قضى شبّانٌ بين سبع وثماني سنوات في الخدمة، فانعكس ذلك سالباً على المجتمع والاقتصاد السوريَّين. وفرّ آلاف من الشبّان خارج البلاد، إضافة إلى الفارّين من الملاحقات الأمنية، ما أفقد سورية شريحةً واسعةً من قوّة العمل، في ظلّ ظروف اقتصادية متردّية وبطالةٍ مرتفعةٍ. ومع استعادة النظام السيطرة على جزء كبير من الأرض، صدرت في السنوات الثلاث الماضية مراسيمُ وقراراتٌ بتسريح من الخدمة (الاحتفاظ والاحتياط)، على دفعات.

تترافق إعادة الهيكلة المُعلَنة مع هدوء نسبي في جبهات القتال، ويُعوّل النظام على عقود تطوّع بمحفزاتٍ ماليةٍ تجعل الخدمة العسكرية أقلّ وطأة، ما يُقلّل حالات الفرار والتخلّف، ويمتصّ التذمّر بعد إحباط من خدمة طالت واستطالت، كما يتوقّع النظام أن تلبّي الهيكلة الحاجة إلى كتلةٍ صلبةٍ من أفراد متطوّعين بولاء أكبر، تحت ضغط المغريات المالية المشجّعة نسبياً (بحكم البطالة وتردّي الأجور في القطاعين العام والخاص)، مقارنةً بمن يُؤدّون خدمتهم الإلزامية، الأقلّ موثوقيةً بسبب الانقسامات الاجتماعية والطائفية. يخضع هؤلاء المتطوّعون لتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم، ولإعادة تشكيلهم عقائدياً بما يضمن الولاء المطلق للنظام. الولاء الذي أضحى الهاجس الأول، شدَّد عليه مُجدَّداً توجّه وزارة التربية إلى إعادة مادَّة التربية العسكرية (الفتوَّة)، في المدارس.

توفّر إعادة الهيكلة موارد إضافية، إذ تضمّنت تعديلَ القوانين للسماح بدفع بدل نقدي للخدمتَين الإلزامية والاحتياطية، ويأمل النظام بتسريح جنود احتياطٍ ومُجنّدين تخفيفَ الأعباء على قطاعاتٍ اقتصادية مدنية، وتحرير مزيدٍ من العمالة لمصلحة الإنتاج الاقتصادي، والحدّ من موجات اللجوء والهجرة هرباً من الأوضاع الاقتصادية المُتردّية وانعدام آفاق للمستقبل، ومن خدمة عسكرية شكّلت (بحسب تقارير أممية)، سبباً رئيساً لفرار الشبّان فوق 18 عاماً، وأيضاً أحد أكثر الأسباب أهمّيةً يمنع عودتهم. ويشكّل الشبّان المتخلّفون عن الخدمتَين الإلزامية والاحتياطية نسبةً مرتفعةً بين اللاجئين إلى دول عربية تطالب النظامَ بإعادتهم، ضمن ترتيبات المبادرة العربية «خطوة في مقابل خطوة»، كما أنّ عودة اللاجئين تُحرّك ملفّ إعادة الإعمار التي يُطالِب بها النظام شرطاً لعودتهم. وقد تحقّق إعادة الهيكلة التقليل من اعتماد النظام على روسيا وإيران، وتمنحه هامشَ المناورة واستقلاليةَ القرار. وعبر عقود تطوّع بشروط أفضل من تلك التي تقدّمها المليشيات، يمكنه دمج مزيد من مقاتلي المليشيا في القوات النظامية أفراداً، تمهيداً لتفكيك المليشيات، وللسيطرة على الفوضى الأمنية. وصف فارس الخوري انقلاب حسني الزعيم بأنّه «أعظم كارثة حلّت بسوريا منذ تصفية جماعة تركيا الفتاة» («الصراع على سوريا»، باتريك سيل، نقله إلى العربية سمير عبده ومحمود فلّاحة، دار طلاس، دمشق، 1986)»، لكن لم يخطر في بال الخوري، ولا في بال غيره من سوريين، أنّ كارثة انقلاب الجيش على الدولة ومؤسّساتها سوف تنتهي بانقلاب الجيش على الشعب، هذا الجيش الذي يخضع اليوم لإعادة هيكلة فرص نجاحها رهن بتفكيك شبكات الفساد المستشري فيه، وبقدرة النظام على تمويل إعادة الهيكلة، في ظلّ العزلة الاقتصادية التي يعانيها، والعقوبات التي يخضع لها، وهي في كلّ حال إعادة هيكلة للجيش في إطار سورية المُفيدة للنظام، لا في مصلحة سورية جديدة يشتهيها السوريون، ومن شروطها جيش ولاؤه للوطن، يحمي الدستور والسيادة الوطنية، ويخضع للمساءلة والمحاسبة، ويلتزم المعايير الدولية والإنسانية، بعيداً عن الحياة السياسية، والولاءات المناطقية والطائفية. إعادة هيكلة للجيش تحقّق تطلّعات السوريين تبدو في الأفق المنظور بعيدةَ المنال.

(من أسرة العربي الجديد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads